الأمم المتحدة

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والأربعون

الجلسة ٣٤٥٤

الأربعاء، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، الساعة ١٥/٣٠،
نيويورك

الرئيس:	السيدة ألبرايت	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فيدوتوف
	الأرجنتين	السيد بلاييز
	اسبانيا	السيد يانييز بارنويفو
	باكستان	السيد ماركر
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	الجمهورية التشيكية	السيد كوفاندا
	جيبوتي	السيد علهاي
	رواندا	السيد باكوراموتسا
	الصين	السيد هي يافي
	عمان	السيد الخصيبي
	فرنسا	السيد مريميه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد ديفيد هناي
	نيجيريا	السيد أيواه
	نيوزيلندا	السيد كيتنغ

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة (S/1994/1248)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

94-87011

وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إرسال التصويبات بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى: Chief, Verbatim Reporting Section, Room C-178 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٥٥.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل السودان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد ادريس (السودان): السيدة الرئيسة، يسرني في بداية حديثي أن أنقل إليكم تهنئة وفد السودان بمناسبة رئاستكم لهذا المجلس في هذا الشهر. كما يطيب لي أن أنقل أيضا عبركم تهنئتنا للرئيس السابق للحكمة التي اتصفت بها ادارة جلسات هذا المجلس الموقر خلال رئاسته.

إن الفترة الماضية التي شهدت تحولات عظيمة في الساحة الدولية، خاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، قد أفرزت بعض الظواهر السلبية في المجتمع الدولي. ومن تلك الظواهر الهامة كانت ظاهرة مأساة شعب البوسنة المسلم والمسالم، حيث تعرض هذا الشعب إلى ظلم قاس، واضطهاد دائم، وعذابات دامية. فلقد ظل شعب البوسنة والهرسك يتعرض إلى صراع حاد ذي أبعاد ثقافية وعرقية، فكانت ظاهرة المحاصرة الوحشية الثقافية ضد الوجود الاسلامي في القارة الأوروبية، كميراث لصراع حضاري وتاريخي، كما تمثل هذا الصراع في ظواهر التطهير الاثني والعرقي وغيره.

ولقد لعبت مجموعة صرب البوسنة، والدول المجاورة، في بلاد ما يعرف بيوغوسلافيا السابقة، لعبت هذه المجموعة كمخلب قط لتنفيذ هذه السياسات، منتهكة بذلك كل المبادئ والأعراف الانسانية وحقوق شعب البوسنة في الحياة، والحياة الكريمة، كل ذلك دون وازع من ضمير أو انسانية.

لقد حدث كل هذا تحت سمع وبصر المجتمع الدولي، بكل منظماته ومؤسساته الدولية والاقليمية، بحجج واهية تتمثل مرة في ضرورة حياد القوات الدولية لحفظ السلام، ومرة أخرى نتيجة لضعف ولاية هذه القوات، ومرة ثالثة للعجز الواضح لمجلس الأمن، مما عكس بكل جلاء ازدواج المعايير، الذي أصبح من سلبيات السياسات الدولية في النظام الدولي الجديد الجائر.

ان حجج السعي البطيء نحو السلام في البوسنة لتحقيق حل سلمي مع الصرب أصبحت وهما كبيرا يغرق في مياهه المجتمع الدولي، وهو وهم بعيد المنال مادام الصرب يتمتعون بالتفوق العسكري ويزودون بالأسلحة المتقدمة، التي تزخر بها ترسانة دول ما يعرف بيوغوسلافيا السابقة، بينما ضحايا البوسنة والهرسك لا يملكون حتى السلاح البدائي ليدافعوا به عن أنفسهم وأرضهم وممتلكاتهم وأعراضهم.

ان شعب السودان ظل يتابع بقلق بالغ وأسى عميق تطورات مشكلة شعب البوسنة الصامد، بأبعادها المختلفة الثقافية والعرقية بينما المجتمع الدولي عاجز عن حماية الضحية من عدوان الصرب الظالم، ويود وفد السودان أن يؤكد على مساندته لشعب البوسنة في مأساته، ويقرر الحقائق التالية:

أولا، أن دولة البوسنة والهرسك دولة ذات سيادة وعضو في منظمة الأمم المتحدة، تتمتع بكل الحقوق المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص ما ورد في المادة ٥١ من الميثاق، التي تقضي بحق كل دولة في الدفاع عن نفسها بكافة السبل والطرق.

ثانيا، يعتبر السودان أن الاعتداء على دولة البوسنة والهرسك اعتداء يهدد السلم والأمن الدوليين. كما لا يعترف بجواز حيازة الأراضي بالقوة، ومن هذا المنطلق فإن شعب حكومة السودان يدين وبشدة صرب البوسنة، لعدم تقيدهم بقرارات مجلس الأمن الدولي.

إن السودان حكومة وشعبا، ومن هذا المنبر، يشيد بقبول البوسنة والهرسك بخطة السلام، المعتمدة من المجتمع الدولي، ويرحب بالخطوات التي تمت مؤخرا بين الكروات والبوسنة في جمهورية البوسنة والهرسك، بشأن تنفيذ الاتحاد البوسني، كما يدعو السودان للرفع الفوري للحصار المفروض على مدينة سراييفو الصامدة، عاصمة جمهورية البوسنة.

إن استمرار هذه المأساة الانسانية طوال هذه السنوات، وعدم تنفيذ قرارات مجلس الأمن فيما يتعلق بقضية البوسنة، ناتج وفي الأساس من التفوق العسكري الذي ظلت تتمتع به مليشيات الصرب والدعم الذي

انهمر عليها من دول يوغوسلافيا السابقة المجاورة. ولن ينجلي هذا الموقف الا بعد المعالجة العاجلة لاختلال التوازن في التسليح، المتمثل في الترسانة الهائلة لدى مليشيات الصرب، والتي تحتوي على أعداد هائلة منها وبنوعيات متقدمة، بينما يفتقر أبناء البوسنة المسلمون إلى حتى الأسلحة البدائية للدفاع عن أنفسهم ووجودهم وحماية كيانهم الضعيف.

إن السودان، إذ يدعو إلى اعادة التوازن المفقود، يدعو، بصفة عاجلة، مجلس الأمن لرفع حظر التسليح المفروض على حكومة ودولة البوسنة.

وإن وفد السودان إذ يناشد المجلس برفع هذا الحظر يعتقد جازما بأن اتخاذ هذا القرار سوف تكون له ايجابيات واضحة على هذه القضية، يمكن أن ترى فيما يلي:

أولا، ان عملية السلام، التي مازالت تخطو خطوات بطيئة، سوف تجد الدعم وروح التحرك الفعال، وخاصة أن هؤلاء الصرب سيعرفون بأن أهدافهم سوف لن تتحقق عبر الحل العسكري، وبقوة السلاح، ولكن عن طريق التفاوض، ويذهبوا حينئذ عاجلا للجلوس، للوصول إلى حل متفاوض عليه عبر الحوار السلمي.

ثانيا، ان إعادة التوازن في التسلح بين الفرقاء سوف يفتح الباب واسعا للامدادات الانسانية، الغذاء والدواء والكساء لكل المحتاجين، وخاصة أن دولة البوسنة المستقلة من أوجب واجباتها توفير الطعام والدواء للمواطنين المحتاجين، فتصبح حكومة البوسنة القوية عونا للمنظمات الانسانية في هذا المجال الانساني.

ثالثا، ان إعادة التوازن في السلاح في البوسنة سيكون بدون شك عونا لوقف الحرب المدمرة، والتقليل من تصاعدها، حيث يجد شعب البوسنة الأعزل الحماية بواسطة حكومته القوية من تصرفات مليشيات الصرب الرعناء ضد الضعفاء والأطفال والعجزة.

وفي هذا الشأن فإن تقرير مقرر حقوق الانسان في يوغوسلافيا السابقة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢، يؤكد بأن عدم التوازن في التسلح، على المستوى النوعي والكمي، بين أطراف النزاع في البوسنة، كان سببا أساسيا في تصاعد عمليات انتهاكات حقوق الانسان.

رابعا، ان ضرورة رفع الحظر عن التسلح للبوسنة سيكون أيضا، وبدون شك، عونا للدعوة التي تنادي بدعم القوات الدولية لحفظ السلم في البوسنة، واخراجها من دائرة الحياد السلبي، الذي ساعد بدوره في الماضي، ويساعد الآن في استمرار الانتهاكات الانسانية هنالك.

لكل هذا فإن وفد بلادي، السودان، يضم صوته للدعوة العاجلة لرفع الحظر عن التسلح لحكومة وشعب البوسنة الصامد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل السودان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل تونس. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد عبد الله (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي، بداية، أن أهنئكم خالص التهنئة، سيدتي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال الشهر الحالي. وإننا على اقتناع بأنه، بفضل توجيهكم، ستتوج أعمال المجلس بالنجاح.

وبالمثل، نتوجه بالشكر لسلفكم، سفير المملكة المتحدة، على الطريقة التي أدار بها أعمال المجلس خلال الشهر المنصرم.

مرة أخرى يتناول مجلس الأمن الحالة في البوسنة والهرسك، هذه الحالة التي لم تشهد منذ ثلاثة سنوات وحتى الآن الا التدهور سواء في الميدان أو داخل هذه الهيئة. إننا نشعر بعميق القلق إزاء فشل العديد من الجهود المبذولة من جانب المجتمع الدولي - وخاصة مجلس الأمن، الذي بالرغم من أنه يتصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق، فقد أصابه الشلل بسبب فقدان الارادة السياسية لضمان الامتثال لقراراته.

وفي الواقع لنا الحق في أن نسأل اليوم عما إذا كان المجلس يملك وسيلة، غير رفع الحظر المفروض على الأسلحة لحل هذه المشكلة، التي بدأت تثير الشكوك في مصداقية هذه الهيئة.

وتتضاءل، كل يوم، فرص إيجاد حل دائم وسلمي بسبب استمرار الأعمال القتالية في البوسنة والهرسك والانتهاكات الصارخة "للمناطق الآمنة" واتباع سياسة "التطهير العرقي" بانتظام وإعاقة أعمال بعثة مراقبي الأمم المتحدة والرفض المتواصل لخطة السلم.

ونحن ندعو مجلس الأمن إلى القيام بدوره كاملا بوصفه ضامنا للسلم والأمن الدوليين بغية كفالة انسحاب القوات الصربية من الأراضي المستولى عليها بالقوة وإعادتها إلى أصحابها الشرعيين. ولكننا ندعو المجلس أيضا إلى إعادة النظر في انطباق أحكام القرار ٧١٣ (١٩٩١) على البوسنة والهرسك. والواقع، اننا لا نستطيع فهم هذه الحالة التي يجري فيها نزع سلاح شعب البوسنة بإرادة المجلس ومنعه في الوقت نفسه من التمتع بحماية المجلس.

وسنظل على قناعة من أن المبادرة الحالية ستؤدي، بدون تعقيد الحالة، لإحداث أثر مباشر فيما يتعلق بإرغام الصرب البوسنيين على التفاوض بطريقة جادة بشأن إقرار السلم ووقف الاستفادة من الخلل العسكري الصارخ وغير المقبول أخلاقيا.

إن البوسنة والهرسك بعد إعادة إقرار حقها قانونا في الدفاع عن النفس بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، ستساعد على المستوى السياسي في تسهيل مهام فريق الاتصال من إفهام الجانب الصربي ضرورة قبول خطة السلم. وستساعد أيضا قوات الحماية التابعة للأمم المتحدة على الطبيعة، وبخاصة في الاضطلاع بولايتها في حماية القوافل الإنسانية التي تهدف إلى مساعدة الأهالي العزل المعدمين والمشردين. وتدعو الحاجة إلى الإشارة إلى أن هذه المهام تعاق حاليا نتيجة لتحرشات الصربيين، الذين يحولون المعونة الطبية الإنسانية الدولية لصالح المليشيات المسلحة.

وأخيرا، فإن السماح، قانونا، لجيش حكومة البوسنة بالتزود بالوسائل اللازمة للدفاع عن نفسه سيكون عاملا إيجابيا يمكن أن يثني الصرب عن مواصلة سياسة "التطهير العرقي" التي يمارسونها.

ومن الغريب، على أقل تقدير، اعتبار العمليات الدفاعية البحتة التي يقوم بها الجيش البوسني في بعض المناطق المحتلة أعمالا عدوانية، وغض النظر عن احتلال الجيش والمليشيات الصربية ٧٠ في المائة من أراضي جمهورية البوسنة والهرسك، وفي الوقت ذاته إنكار الحق الطبيعي للضحية في الدفاع عن نفسه ضد المعتدي.

إن ما يحدث حاليا هو مجرد محاولة من جانب جمهورية البوسنة والهرسك لممارسة حقها غير القابل للتصرف في استعادة أراضيها في مواجهة رفض الصرب الامتثال للحل الذي دعا إليه المجتمع الدولي.

وقد حان الوقت لكي يضطلع المجلس بمسؤوليته كاملة فيما يتعلق بهذه المأساة. إذ تتعرض للخطر موثوقية وسلطة المجلس التي يحاول الصرب بعناد النيل منها باستهانتهم بمبادئ الميثاق وبالقانون الدولي.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل تونس للكلمات الطيبة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو ممثل رومانيا. أدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد غوريتا (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): سيدتي الرئيسة، أرجو السماح لي بأن أبدأ كلمتي بتهنئتك بحرارة شديدة في مناسبة توليك رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. إذ أن خصالك الشخصية، المعترف بها بالإجماع، تضمن نجاح أعمال المجلس. ونود الإعراب عن التقدير للطريقة التي أدى بها السفير دافيد هناي ممثل المملكة المتحدة واجباته كرئيس للمجلس في شهر تشرين الأول/أكتوبر.

لقد ظل الصراع في البوسنة والهرسك، لأكثر من عامين حتى الآن، أحد شواغل المجتمع الدولي ذات الأولوية. واتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في هذا الخصوص، القرار ٤٩/١٠ المعنون "الحالة في البوسنةو الهرسك". وكشفت المناقشة التي سبقت اعتماد هذا القرار الخطورة القصوى للحالة ومدى

إلحاحها وتعقدها والصعوبات القائمة في طريق التوصل إلى تسوية سلمية.

وفي حين نشاطر القلق العميق إزاء استمرار حالة الحرب المزمنة والخطرة بوجه خاص، وبالنظر إلى الأسباب التي حددت موقفا مماثلا لستين وفدا آخر، خاصة فيما يتعلق بنطاق الفقرة ٢٢ من المنطوق والتي تتناول رفع الحظر عن التزويد بالأسلحة، فإن الوفد الروماني امتنع عن التصويت على مشروع القرار A/49/L.14/Rev.1.

وقد تكلمت رومانيا دائما بحرية وعملت، بوصفها بلدا مجاورا ليوغوسلافيا السابقة، وأيضا كعضو في مجلس الأمن حتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، لصالح إجراء تسوية سياسية خالصة للمشاكل التي تشمل الأزمة اليوغوسلافية بوجه عام والصراع في البوسنة والهرسك خاصة. وقمنا، بحزم، بإدانة جميع ممارسات "التطهير العرقي" وكذلك سياسة فرض الأمر الواقع. ومن المعروف جيدا ما بذله بلدي بإخلاص من تضحيات اقتصادية في سياق تنفيذ نظام العقوبات المفروض على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ونحن نبذل أقصى جهودنا لاستخدام علاقاتنا الطيبة مع جميع الدول التي انبثقت عن يوغوسلافيا السابقة لتشجيع وتحقيق تسوية سلمية دائمة، بمشاركة من جميع الأطراف والإسهام المشترك لكل أولئك الذين التزموا بتسهيل هذه العملية. وبالإضافة إلى ذلك، أيدت رومانيا خطة فريق الاتصال بوصفها الأساس الواقعي والعملي الوحيد لتسوية الصراع البوسني.

وإن هذا وقت حاسم بصفة خاصة. ونحن مواجهون بخيار: إما إطلاق العملية الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية بسرعة، أو الانتظار وتحمل المخاطرة بحدوث مواجهات وتوترات أسوأ. ويجب بذل كافة الجهود لإنهاء هذه الحرب وفض التوترات في البوسنة والهرسك. ويساورنا القلق الشديد إزاء زيادة حدة القتال في البوسنة والهرسك، ونناشد جميع الأطراف وقف كافة الأنشطة العسكرية. وعلاوة على ذلك، لن يمكن إجراء محادثات أو مفاوضات سياسية ما دام الصرب البوسنيون يواصلون رفض الخطة التي اقترحها فريق الاتصال.

وكان نظام الجزاءات عنصرا هاما في السعي نحو إيجاد تسوية سلمية للأزمة اليوغوسلافية. وقرر مجلس الأمن، مؤخرا، ضمن القرار ٩٤٢ (١٩٩٤)، تعزيز الجزاءات ضد الصربيين في البوسنة والهرسك على إثر رفضهم لخطة السلم. وفي الوقت ذاته، قرر المجلس، بموجب القرار ٩٤٣ (١٩٩٤)، تخفيف العقوبات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ونرحب بإشارة رئيسي اللجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، ضمن تقريرهما المقدم إلى مجلس الأمن والوارد في الوثيقة S/1994/1246 المؤرخ ٣ تشرين الأول/نوفمبر ١٩٩٤ من "أن حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) تفي بالتزامها بإغلاق الحدود بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) وبين مناطق جمهورية البوسنة والهرسك الخاضعة لسيطرة القوات الصربية البوسنية". (S/1994/1246، الفقرة ٣).

ونحن نشاطر رأي كثير من الوفود الذي أعرب عنه في المناقشة الأخيرة في الجلسة العامة للجمعية العامة وفي هذه القاعة ذاتها بشأن ضرورة وجود قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة لكفالة استمرار تقديم المعونة الإنسانية للبوسنة والهرسك.

إن الصراع في البوسنة والهرسك والمقررات والإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن بهذا الخصوص، قد أفضت أيضا الى إجراءات هامة بشأن مسائل ذات نطاق أعم، مثل الولاية الفعلية لعمليات حفظ السلم وتسيير هذه العمليات، أو تلك القضية الهامة على وجه الخصوص المتعلقة بتطبيق أحكام المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة ابتغاء لحسم المصاعب الاقتصادية للدول الناجمة عن تطبيق تدابير الجزاءات التي يعتمدها مجلس الأمن.

ولا ينبغي النظر الى الفترة الممتدة حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥ - الموعد النهائي لتمديد الولاية الراهنة لقوة الحماية التابعة للأمم المتحدة - على أنها شكل من أشكال الإرجاء بتاتا. وكما أكدنا أيضا أثناء المداولات في الجلسة العامة للجمعية العامة، يجب أن تبذل الأطراف المعنية مباشرة، علاوة على الذين دعوا الى المساهمة في التسوية السلمية، كل الجهود لتحديد ووضع نهج عالمي يحصل فيه تقارب في الآراء بهدف حمل صرب البوسنة على قبول التسوية الإقليمية التي

اقترحها فريق الاتصال من أجل إعادة الأطراف الثلاثة الى مائدة المفاوضات. وينبغي لنا أن ننظر، في نفس السياق الدينامي، في العملية الموازية التي استهلها قرار مجلس الأمن ٩٤٣ (١٩٩٤) الذي يستهدف إنجاز رفع تدريجي للجزاءات الاقتصادية على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

ومن المهم الآن أكثر من ذي قبل أن نبرز تلك العناصر التي يمكن أن تقرب بين الأطراف بشكل أوثق، وأن نشجع الذين يبدون إرادة سياسية حقيقية وإيجابية، بغية كفالة أن يسود منطق السلم والتسوية السلمية بين الأطراف في البوسنة والهرسك.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل رومانيا على الكلمات الطيبة التي وجهها لي.

المتكلم التالي هو ممثل كندا، أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كارسغارد (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تداولت الجمعية العامة يوم الخميس الماضي حول مشروع قرار عن الحالة في البوسنة والهرسك. وقد امتنعت كندا، مع كثير من الآخرين، عن التصويت رغم تأييدها لمعظم محتويات مشروع القرار. وقد فعلنا ذلك لأن النص يدعو الى استثناء حكومة جمهورية واتحاد البوسنة والهرسك من الحظر على الأسلحة.

ومن رأينا أن رفع الحظر على الأسلحة ليس طريقة مقبولة لأن تنتهج. بيد أن حكومتي لا ترغب في أن ترى الوضع القائم مستمرا. وتؤيد كندا تماما جهود فريق الاتصال وعملية السلم المتعددة المسارات التي تكتسب زخما في الوقت الحالي. والاتحاد البوسني - الكرواتي، ووقف إطلاق النار في وسط البوسنة، نموذجان لما يمكن إنجازه بالوسائل السلمية. وإننا نعتقد أن خطة فريق الاتصال توفر أساسا لتسوية عادلة ومستديمة للصراع في البوسنة. ولذلك يجب أن نستمر في التركيز على إقناع صرب البوسنة بقبول هذه الخطة والخريطة.

وتبين شواهد حديثة العهد أن هذه الجهود تحدث تأثيرا. وقد اغتبطنا بقرار حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لصربيا والجبل الأسود بإغلاق الحدود مع صرب البوسنة والسماح بالمراقبة المباشرة.

وقد انضم ستة مراقبين كنديين الى بعثة المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة يوم الجمعة الماضي، وسيصل تسعة آخرون عما قريب. وقد قبل مجلس الأمن التقرير المؤرخ في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر الذي يشهد بأن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) تواصل الوفاء بالتزامها. وإننا نحث الرئيس ميلوسيفيتش على اتخاذ جميع التدابير الممكنة لوقف التهريب الذي يضعف من فعالية إغلاق الحدود.

إن رفع الحظر على الأسلحة المفروض على حكومة البوسنة لن يجعلنا أقرب الى الحل. فالسماح بدخول أسلحة أكثر وأثقل الى البوسنة سيصعد من الصراع ويكثفه. وسيصبح توصيل المساعدات الإنسانية مستحيلا، وستتضاءل الى حد كبير آفاق التوصل الى تسوية سلمية للصراع من خلال المفاوضات.

وتقر كندا بأنه قد تكون هناك ظروف لا بديل فيها عن رفع الحظر على الأسلحة. إلا أن ذلك يكون الملاذ الأخير، ولم نصل بعد الى تلك النقطة. و "الرفع والبقاء" ليس خيارا مقبولا أو عمليا لقوة الحماية التابعة للأمم المتحدة، بالنظر الى ولايتها وهيكل قوتها.

ولا يستطيع حفظة السلم في قوة الحماية أن يفوا بولايتهم إلا إذا تأكد أنهم محايدون وأنهم يحظون بموافقة أطراف الصراع. ورفع الحظر على الأسلحة سيسئ الى هذين الشرطين. وإذا تعين رفع الحظر على الأسلحة، فلن يكون أمام كندا ثمة خيار غير سحب قواتها من قوة الحماية.

(تكلم بالفرنسية)

إننا نشعر بالقلق من جراء التطورات العسكرية الأخيرة في الميدان، والتقارير التي تفيد بأنه يجري التحايل على الحظر على الأسلحة. فلا ينبغي لأي طرف أن يعتقد أن بوسعه أن يفوز على أرض المعركة بأكثر مما عرض عليه بالفعل على مائدة المفاوضات.

ويجب علينا أن نوقف المعاناة الحادة والتدمير اللذين يتسبب فيهما الصراع في البوسنة. ورفع الحظر

على الأسلحة في البوسنة لن يقربنا البتة من هذا الهدف. ويجب علينا بالأحرى أن نواصل العمل من أجل استمرار عملية السلم حيث أن هذه هي أفضل الفرص المتاحة لنا من أجل التوصل الى حل دائم.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل بلغاريا. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد باشوفسكي (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أولا ياسيدتي الرئيسة بأن أتقدم لك بتهانئي المخلصة لتبوئك رئاسة مجلس الأمن. وإنني أعرب في الوقت نفسه عن شكرنا لسلفكم على العمل الممتاز الذي قام به.

من الواضح أنه كيما نتوصل الى حل عاجل وعادل وسلمي للصراع في البوسنة والهرسك، فإنه يتعين اتخاذ خطوة حاسمة لإيجاد نهاية عاجلة للمعارك الدائرة. وينبغي أن تقدم جميع أطراف الصراع الحلول الوسط الضرورية. وستواصل بلغاريا من جانبها تأييد مساعي المجتمع الدولي في هذا الصدد.

لقد كشفت الحرب في البوسنة والهرسك عن مشاكل كثيرة ومعقدة. وتعتبر بلغاريا أن أسلوب التطهير العرقي البشع غير مقبول، وترى أنه يشكل سابقة ذات عواقب لا يمكن التنبؤ بها، ليس فقط بالنسبة للدول الجديدة التي برزت في إقليم يوغوسلافيا السابقة، وإنما بالنسبة للبلقان بأسره. وعلاوة على ذلك، فإننا نعتقد أن سلوك جميع البلدان المجاورة لمنطقة الصراع ينبغي أن يساعد على التوصل الى تسوية له. واعتمادا على خبرتنا التاريخية، فإننا دعونا جميع بلدان البلقان الى عدم المشاركة بقوات عسكرية في أية معارك في يوغوسلافيا السابقة. ومن جانبنا، فقد ذهبنا الى أكثر من ذلك بالإعلان عن أننا لن ننغمس في أي شكل من الأنشطة العسكرية في إقليم يوغوسلافيا السابقة. ولهذا السبب فقد صرحنا أيضا بأننا ضد تشكيل أية محاور في المنطقة حيث نعتبر ذلك من ممارسات الماضي.

كما تشعر بلغاريا بالقلق حيال إمكانية انتشار الصراع في مناطق أو بلدان أخرى في المنطقة وخاصة في الجنوب الشرقي. إن السلم لا يزال هشا للغاية هناك. ولهذا السبب نؤيد اللجوء التام الى آليات الدبلوماسية الوقائية.

إن بلغاريا، آخذة في الحسبان موقف بلادي المبدئي المتمثل في تأييد كل الجهود الدولية الرامية الى إيجاد حل للصراع، رحبت بتعاون الأمم المتحدة، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الروسي لتحقيق هذه الغاية. ونحن نقر بأهمية قوات حفظ السلام والدور الذي تضطلع به تحت رعاية الأمم المتحدة. وفي الوقت ذاته، نرى أن القرارات المتعلقة بمشكلة تكوين قوة الأمم المتحدة للحماية، يجب أن تأخذ في الحسبان آفاق الاستقرار المقبل في المنطقة بغية تجنب بيئة تشجع على زيادة الريبة والادعاءات المتبادلة.

لقد أعلنت بلغاريا تأييدها لخطة السلم المقدمة من جانب فريق الاتصال. ونحن نعتبرها أساسا طيبا للتوصل الى تفاهم في السعي لإيجاد حل سلمي للصراع. وها نحن مرة أخرى نناشد الصرب البوسنيين أن يقبلوا مقترحات فريق الاتصال، التي ستفتح الآفاق لتنشيط التعاون في المنطقة وتساعد على الادماج التدريجي لدول البلقان في العمليات والهياكل الأوروبية.

وفي الوقت ذاته، لا تزال بلغاريا تواصل الإعراب عن أملها في أن يجري فريق الاتصال، وعلى وجه الخصوص، أعضاء مجلس الأمن الدائمون، تقييما دقيقا لمزايا ومساوئ رفع حظر الأسلحة تجاه حكومة جمهورية البوسنة والهرسك. إن تدفق أسلحة جديدة قد يؤدي الى تصاعد الأعمال العدائية في البوسنة والهرسك والى إمكانية انتشارها الى الأراضي الأخرى المجاورة. ولهذا السبب أساسا امتنعنا عن التصويت على قرار الجمعية العامة ٤٩/١٠.

في الختام، أود مرة أخرى أن أكرر استعداد بلادي للمساهمة في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في عملية إيجاد حل سلمي دائم للصراع في البوسنة والهرسك.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل بلغاريا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي ممثل غينيا - بيساو. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد توري (غينيا - بيساو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إنه لمن دواعي سروري البالغ الذي يتجاوز التقاليد المتبعة، أن أهنئك، سيدتي، على توليك رئاسة المجلس. وإنني مقتنع بأن عملنا سيسفر عن نتائج ملموسة، ترجع بقدر كبير الى خبرتك الشخصية ومكانة بلدك الدولية. كما أن سلفك جدير بالتهانئ على ما أبداه من مهارة وتفان في إدارة أعمال المجلس.

أغتنم هذه الفرصة أيضا لأشيد بالأمين العام السيد بطرس بطرس غالي، لديناميته والمبادرات العديدة التي اتخذ زمامها. فخطته للسلام. على سبيل المثال، مصدر إلهام لا يقدر بثمن لصون السلم الدولي وتعزيزه. والدبلوماسية الوقائية التي ينادي بها آلية جديرة بتأييد المجتمع الدولي بأسره.

وحكومة غينيا - بيساو تحيي بحرارة أعضاء مجلس الأمن الذين تجلت قدرتهم ومشاعرهم الإنسانية على نحو فياض.

من بين المشاكل العديدة التي تشكل الإطار الخطير الذي يتعين على شعب البوسنة النضال داخله العنف والحرب وازدراء مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وانتهاكات معايير حقوق الإنسان الأساسية للغاية والتي تحكم العلاقات الدولية وذبح الآلاف من بني البشر، وتدمير المساحات الشاسعة من الملكية الزراعية. إن المعاناة الرهيبة التي أنزلت بشعب البوسنة البطل، بدلا من أن تضعفه، أظهرت قوته وشجاعته وإصراره ونضوجه السياسي العظيم. هذا النضج الذي برهنت عليه مسؤولية ذلك الشعب الذي يجسد التطلعات التي تلهم نطاشنا.

لقد أعرب العالم المستاء عن سخطه الشديد إزاء الفظائع التي ارتكبت في البوسنة والهرسك. وقد دأب المجتمع الدولي باستمرار على إظهار اشمئزازه البالغ إزاء قتل البوسنيين المعزولين الذين لا حول لهم ولا قوة. إن مأساة البوسنة والهرسك إهانة للمشاركين فيها وللمجتمع الدولي بأسره، الذي تشكل أيضا بالنسبة له مصدرا دائما للانشغال والقلق البالغ.

وفيما يتعلق بالصراع الحالي في البوسنة والهرسك علينا القيام بكل ما يمكننا لنسلك درب الحوار والمنطق من أجل صيانة السلم في ذلك البلد وفي المنطقة. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن بلدي غينيا - بيساو، الذي يشارك بنشاط في السعي لإيجاد حل لهذه المشكلة التي تحزن المجتمع الدولي، لن يألو جهدا لإيجاد حلول مناسبة تتفق وضخامة حجم الصراع في البوسنة والهرسك. ويتعين على المجتمع الدولي والأمم المتحدة، بصفة خاصة، أن يواصلا جهودهما الرامية الى مساعدة الشعب الأعزل وإنقاذ البوسنة والهرسك من هذه الحالة المأسوية.

إن اعتقادنا الراسخ بإمكانية إقرار السلم في كل مكان يعزز إصرارنا على تسوية الصراع الجاري حاليا. ولهذا السبب تؤيد غينيا - بيساو أية مبادرة قد تسمح بالتنفيذ السريع للتدابير التي تضع حدا لصرامة الصرب وتعنتهم.

تشعر غينيا - بيساو، على غرار بلدان أخرى غيرها، بقلق عميق إزاء العدوان المسلح وسياسة "التطهير العرقي" التي تنفذ ضد جمهورية البوسنة والهرسك وشعبها.

لا بد من القيام بكل شيء يكفل تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والامتثال الصارم لها. ولا بد من النظر الى ما تقوم به بلادي من عمل بشأن البوسنة والهرسك في سياق الإقلال من الصراعات الاقليمية. إن تطلعات شعب البوسنة الى الحرية والديمقراطية يجب أن ينظر إليها الآن على أنها مطالب لا يمكن رفضها. ولهذا السبب نؤيد مشروع القرار المقدم للمناقشة من جانب حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، التي نشعر بالامتنان لما قامت به من عمل. كما إننا ممتنون لفريق الاتصال على خطته للسلم التي رفضها الصرب. ونؤيد رفع حظر الأسلحة، اذا ما اقتضت الضرورة، وجميع التدابير الرامية الى تحقيق هذه الغاية.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل غينيا - بيساو على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

المتكلم التالي هو ممثل لاتفيا. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد بومانيس (لاتفيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تدين لاتفيا الانتهاكات الصارخة للقانون الانساني التي تقترف في البوسنة والهرسك، والتي لازمت بشكل مزعج المجتمع الدولي طيلة سنوات عديدة وما زالت مستمرة. ونرحب بالجهود التي يبذلها أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية والعاملون في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ونقدر تضحياتهم في توفير الاغاثة الانسانية لشعب البوسنة والهرسك.

لقد أيدت لاتفيا اتخاذ قرار الجمعية العامة ٤٩/١٠ بما في ذلك الأحكام التي تشجع مجلس الأمن على أن يولي الاعتبار الواجب للبوسنة والهرسك ويعفيها من حظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن بقراره ٧١٣ (١٩٩١). وفي الوقت نفسه، نحث جمهورية البوسنة والهرسك على أن تتصرف على نحو يمتثل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأن تتعاون بشكل كامل مع قوة الأمم المتحدة للحماية في تنفيذ الولاية المسندة اليها.

وتستند لاتفيا في موقفها هذا الى المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، التي تكرس الحق الطبيعي في الدفاع الفردي والجماعي عن النفس. وللبوسنة والهرسك حق قانوني واضح في حماية شعبها وأراضيها من أي هجوم مسلح.

إن لاتفيا، بالاضافة الى تمسكها الشديد بهذا الرأي، تسترشد باقتناعها بالمبدأ الأخلاقي القائل بأن أي دولة صغيرة من الدول الأعضاء تتعرض لحصار ينبغي أن تعطى الفرصة للدفاع عن نفسها، خاصة في الحالات التي لا تؤدي الجهود الدولية فيها الى تسوية سلمية للصراع. ويجب أن تحاط الدول الصغيرة علما بما إذا كان التطبيق الحالي لحظر الأسلحة سيصبح سابقة تحتذى .

ولم يتحقق الأمل فيما إذا كانت سياسة معاملة جميع الأطراف المعنيين معاملة منصفة ستؤدي الى التوصل الى تسوية تفاوضية. فلم يكن هناك حافز كاف لتتوصل كل الأطراف الى حل دبلوماسي للصراع.

إن حكومة البوسنة والهرسك، على الرغم من أن طلبها قانوني ومحدد بموجب المادة ٥١ من الميثاق، كانت متعاونة الى حد كبير في سعيها لتحقيق رفع حظر الأسلحة بشكل قانوني، على أن يؤجل التطبيق الفعلي لمدة ستة أشهر أو أي تأجيل إضافي يقرره مجلس الأمن. ونعتقد أن مثل هذا الترتيب سيوفر حافزا عاجلا لكل الأطراف لاستنفاذ كل سبل العلاج المتاحة بالوسائل الدبلوماسية ولتعزيز امكانية التوصل الى نهاية تفاوضية للصراع في البوسنة والهرسك.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي هو سعادة السيد إنغن أحمد أنساي المراقب الدائم عن منظمة المؤتمر الاسلامي لدى الأمم المتحدة، الذي وجه المجلس دعوة اليه بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس. أدعو السيد أنساي ليشغل مقعدا على طاولة المجلس ويدلي ببيانه.

السيد أنساي (منظمة المؤتمر الاسلامي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحي لي، سيدتي الرئيسة، بأن أبدأ بياني بالاعراب لك عن أحر تهانئي على توليك رئاسة المجلس واني لعلى ثقة من أن خبرتك ومهاراتك المهنية المعروفة لنا جميعا ستساعدك في السير قدما بأعمال المجلس.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر سلفك، الممثل الدائم للمملكة المتحدة، على أدائه القدير في توجيه أعمال المجلس خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر.

تكلم أمس الممثل الدائم لباكستان بصفته الاضافية رئيسا للمجموعة الاسلامية ولفريق الاتصال المعني بالبوسنة والهرسك والتابع لمنظمة المؤتمر الاسلامي، وعرض ببلاغة الموقف المبدئي لمنظمة المؤتمر الاسلامي تجاه مسألة البوسنة والهرسك. لذلك سأتوخى الايجاز في بياني.

قبل يومين، اجتمع فريق الاتصال المعني بالبوسنة والهرسك التابع لمنظمة المؤتمر الاسلامي، وقرر ضمن جملة أمور أن يوصي الفريق الاسلامي الجامع بأن يصدر بيانا حول آخر ما وصلت اليه الحالة السائدة في البوسنة والهرسك.

وبناء على طلب من الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي السيد حامد الغابد، أود أن أتلو عليكم البيان الصادر أمس في هذا الصدد. وفيما يلي نص ذلك البيان:

"عقدت الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي اجتماعا يوم ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ في نيويورك لاستعراض الحالة المتدهورة في جمهورية البوسنة والهرسك بعد رفض الجانب الصربي المستمر لخطة السلم المقترحة من الدول الخمس، وخاصة بالنظر الى قرار الجمعية العامة المتخذ يوم ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ بشأن الحالة في البوسنة والهرسك.

"إن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي تؤكد مجددا على الاستقلال السياسي، والسلامة الاقليمية، وسيادة ووحدة أراضي جمهورية البوسنة والهرسك، وتعرب في هذا الصدد عن جزعها ازاء استمرار تطبيق حظر الأسلحة المفروض بموجب قرار مجلس الأمن ٧١٣ (١٩٩١) على حكومة جمهورية البوسنة والهرسك، مما يتناقض مع حقها الطبيعي في الدفاع عن النفس وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة.

"وتكرر الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي التأكيد، بموجب أحكام خطة السلم المقترحة من الدول الخمس، على دعوتها لرفع حظر الأسلحة المفروض ظلما على حكومة جمهورية البوسنة والهرسك، والاحاطة علما على نحو ايجابي بالبيان الذي أصدره رئيس جمهورية البوسنة والهرسك فخامة السيد على عزت بيغوفيتش أمام الجمعية العامة يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، بما في ذلك الحل التوفيقي المقترح، وكذلك الدعوة الى أعضاء المجتمع الدولي بأن يستجيبوا من جانب واحد في حالة عدم قبول فريق الاتصال الخماسي للمقترح التوفيقي. وهي تؤيد تمام التأييد الجهود المبذولة لبلوغ هذه الغاية في الجمعية العامة وفي مجلس الأمن.

"وتعرب الدول الأعضاء في المنظمة عن استعدادها للمساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة للحماية، إذا قررت أي من الدول المساهمة بقوات أن تنسحب بشكل فردي. وإذ تؤكد الدول الأعضاء على ضرورة تعزيز ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية حتى تنفذ مهمتها تنفيذا كاملا، فإنها تكرر التأكيد على دعوتها لتوفير حماية قوية للمناطق الآمنة وتوسيع نطاقها على النحو المعبر عنه في قراري مجلس الأمن ٨٢٤ (١٩٩٣) و ٨٣٦ (١٩٩٣) ووفقا لأحكام المادة ٦ من خطة السلم للدول الخمس والفقرة ٤ من البلاغ الصادر عن منظمة حلف شمال الأطلسي يوم ٩ شباط/ فبراير ١٩٩٤.

"وتؤكد الدول الأعضاء في المنظمة على ضرورة تعزيز ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية بالنسبة لعملية صنع السلم حتى يتم بقدر أكبر من الفعالية مواجهة العدوان الصربي المستمر وانتهاكات حقوق الانسان، ويتم أيضا دعم تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتعرب الدول الأعضاء عن ثقتها من أن تعزيز تلك الولاية، التي يكملها وجود جيش بوسني أفضل تسليحا يكون قادرا على الاضطلاع بجزء على الأقل من المسؤوليات المتعلقة بانجاح الجهود الانسانية، سوف يمكن قوة الأمم المتحدة للحماية من مواصلة كل جهودها الانسانية بمزيد من الفعالية,

"وفي هذا السياق، سيبقى وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي الذين يكونون فريق الاتصال المعني بالبوسنة والهرسك هذه المسألة قيد النظر".

وكما نعلم جميعا، فإنه عندما فرض حظر الأسلحة على يوغوسلافيا السابقة - الذي ترتب عليه حرمان حكومة البوسنة والهرسك اليوم من ممارسة حقها الطبيعي في الدفاع عن النفس بموجب المادة ٥١ من الميثاق - لم تكن جمهورية البوسنة والهرسك قد ظهرت بعد الى الوجود. ونتيجة لذلك، فإن منظمة المؤتمر الاسلامي ترى منذ وقت طويل أن الفقرة ٦ من القرار ٧١٣ (١٩٩١) المتصلة بحظر الأسلحة لا تنطبق، ولا يمكن أن تنطبق من الناحية القانونية على جمهورية البوسنة والهرسك. وبعبارة أخرى، لم تكن جمهورية البوسنة والهرسك قائمة كدولة عضو عندما اتخذ القرار ٧١٣ (١٩٩١)، ومن المؤكد أن الظروف السائدة اليوم لم يكن بالامكان توقعها وقد اتخاذ ذلك القرار.

وعلى ذلك، إذا رأى مجلس الأمن أنه من الواجب أن ينطبق حظر الأسلحة على جمهورية البوسنة والهرسك في الحالة الراهنة، فإنه سيتعين عندئذ على المجلس أن يتخذ قرارا لم يسبق له مثيل مستهدف ذلك على وجه التخصيص. وما لم يحدث ذلك فإننا لا يسعنا إلا أن نخلص الى الاستنتاج بأن الفقرة ٦ من القرار ٧١٣ (١٩٩١) لا يمكن أن تنطبق انطباقا سليما، كما أشار وزراء خارجية بلدان منظمة المؤتمر الاسلامي في آخر بلاغ لهم.

في الختام، تود منظمة المؤتمر الإسلامي أن تؤكد من جديد تأييدها القوي والراسخ للكفاح العادل الذي يخوضه شعب البوسنة ضد العدوان، والإبادة الجماعية و "التطهير الإثني - الديني". وتؤيد منظمة المؤتمر الإسلامي بالكامل موقف الحكومة البوسنية البناء بشأن مبادئ التسوية السلمية للصراع. وما لم تأخذ جميع الأطراف المعنية المطالب المشروعة للشعب البوسني بعين الاعتبار، فسيبقى السلم بعيد المنال في منطقة البلقان بأكملها. وبالتالي، سيبقى أمن المنطقة، وكذلك أمن العالم عموما، معرضا للخطر.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر السيد أنساي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل تايلند. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بيبولسونغرام (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحي لي في البداية، سيدتي الرئيسة، أن أهنئك على توليك رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أهنئ، من خلالك، سلفك، الممثل الدائم للمملكة المتحدة، على رئاسته الناجحة في شهر تشرين الأول/أكتوبر.

ما برحت تايلند تتابع الحالة المؤسفة في جمهورية البوسنة والهرسك بقلق شديد. إن انتهاكات حقوق الإنسان الواسعة النطاق الناجمة عن فظائع الحرب، تحت ستار "التطهير الإثني"، والعراقيل المستمرة للبعثات الإنسانية التي تقوم بها الأمم المتحدة - كلها أمور يبغضها المجتمع الدولي تماما ولا يقبلها على الإطلاق. كما أننا نشعر بالقلق إزاء استمرار الانتهاكات الصارخة لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ التعامل السلمي في العلاقات الدولية. ومنذ عام ١٩٩١، اتخذ مجلس الأمن أكثر من ٦٠ قرارا متصلا بيوغوسلافيا السابقة، لكن انتهاكات ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه استمرت بلا هوادة.

وكانت بلادي دوما من بين البلدان التي تؤيد باستمرار مبادئ عدم الاعتداء، وعدم استخدام القوة، وعدم الاستيلاء على الأراضي بالعدوان المسلح، في جنوب شرقي آسيا والمناطق الأخرى في العالم، وتذود عن هذه المبادئ. ويعتقد وفد بلادي أنه ينبغي أن يكون لضحايا العدوان، بما في ذلك البوسنة والهرسك، الحق المشروع في الدفاع عن النفس، وهو مبدأ مكرس في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي أن يستطيعوا أيضا الاعتماد على الدعم الدولي في نضالهم من أجل تقرير المصير وكفاحهم ضد العدوان المسلح.

وبهذه الروح، تعير تايلند باستمرار تأييدها للقرارات المتصلة بالبوسنة والهرسك، بما فيها قرار الجمعية العامة الأخير ٤٩/١٠، المتخذ في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، والذي، في جملة أمور أخرى، يشجع مجلس الأمن على

> "إعفاء حكومتي جمهورية واتحاد البوسنة والهرسك من حظر توريد الأسلحة والمعدات العسكرية الذي فرضه مجلس الأمن أصلا في القرار ٧١٣ (١٩٩١)". (القرار ٤٩/١٠، الفقرة ٢٢)

كما تثير الحالة في البوسنة والهرسك قلقا شديدا لدى البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، وقد ظلت بندا ذا أولوية قصوى في جدول أعمال الاجتماعات الوزارية لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا. وفي الاجتماع الأخير من هذا النوع المعقود في بانكوك في تموز/يوليه الماضي، أصدر وزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بلاغا مشتركا حول الوضع في البوسنة والهرسك. ونصه كما يلي:

> "أعرب وزراء الخارجية عن تأييدهم لاقتراح السلم الأخير الذي قدمه فريق الاتصال المؤلف من ممثلين عن الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والاتحاد الروسي، والذي يؤكد على الحفاظ على وحدة وسلامة دولة

البوسنة والهرسك بوصفها دولة واحدة داخل حدود معترف بها دوليا. وقد دعوا جميع المعنيين إلى تأييد اقتراح السلم. ودعوا أيضا إلى رفع حظر الأسلحة عن البوسنة والهرسك في ضوء رفض الصرب لاقتراح السلم."

وتمشيا مع المبادئ التي ذكرها وزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، فإن وفد تايلند يود بالتالي أن يضم صوته إلى بقية الوفود في حث مجلس الأمن على النظر في رفع حظر الأسلحة بالإضافة إلى تأييد الاقتراحات البناءة الأخرى الواردة في القرار الذي أقرته الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في الجمعية العامة يوم ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل تايلند على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد علهاي (جيبوتي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): جرت محاولات مخادعة عديدة للتفاوض على إنهاء الحرب في البوسنة والهرسك، بإبرام اتفاقات تهزأ علانية بقرارات المجلس المتعلقة بعدم مكافأة المعتدي، وبحماية المناطق المعلنة مناطق آمنة، وباحترام المواعيد المحددة لوقف إطلاق النار، وأشياء أخرى كثيرة. إن صرب البوسنة، كدليل على شهيتهم الجشعة للاستيلاء حتى على المزيد من الأراضي التي جرى "تطهيرها إثنيا"، سعوا ببساطة إلى إيجاد أساليب جديدة لإطالة أمد هذه الحرب، ربما على أمل - أمل تؤكده جيدا الأحداث في البوسنة - أن يكون باستطاعتهم توقع الحصول على تنازلات إضافية. ومما يؤسف له أنهم لعبوا أوراقهم الرابحة دون أدنى اعتبار لما يمكن أن تقوم به الأطراف الأخرى.

إن الرفض الصريح للاقتراح الذي ينص على ٥١-٤٩ في المائة الذي قدمه فريق الاتصال زاد من تأليب الرأي ضد الصرب البوسنيين، وعمل على تصلب موقف الكثيرين ممن يسعون إلى إنهاء هذا الصراع. وبالمثل، فقد أضعف موقف البعض ممن يتعاطفون معهم. كما دفع هذا الرفض بيوغوسلافيا إلى مواجهة خيارات صعبة في وجه تشديد بعض الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة، مما تركها بدون خيار سوى فرض وتشديد حظرها على الصرب البوسنيين.

وفي حين أن التقرير الأخير لبعثة المؤتمر الدولي إلى يوغوسلافيا بشأن تدابير إغلاق الحدود يخلص إلى أن يوغوسلافيا تواصل الوفاء بالتزاماتها، وهذا حكم لا نزال نعتبره مؤقتا، فإنه قد يشير إلى أن إعادة إمداد الصرب البوسنيين سيكون بالتأكيد أصعب بكثير مما كان عليه في السابق. وجرت ممارسة الضغط أيضا من خلال قرار آخر أيضا للجمعية العامة صدر هذا العام يدعو مجلس الأمن إلى رفع الحظر المفروض على الأسلحة كما هو مطبق على حكومة البوسنة، وهو قرار أقوى من القرار المعتمد في العام الماضي.

ونتيجة رفض الصرب البوسنيين لمقترحات فريق الاتصال، أصبح لدينا مشروع قرار قدمه عضو في فريق الاتصال يطالب أيضا برفع الحظر المفروض على الأسلحة كما هو مطبق على حكومة البوسنة، بما في ذلك على الكروات البوسنيين. وهذه التدابير مجتمعة تجسيد واضح للرأي العام المتنامي ضد تعنت الصرب البوسنيين في رفضهم القبول بحل يبدو أكثر من عادل.

وبالإضافة إلى ذلك، ازداد تصلب الرأي الدولي بسبب نمط الأحداث المتسم بالمواجهة في البوسنة. فالمناطق المعلنة مناطق آمنة ما زالت في غالبيتها غيتوات إنسانية غير مأهولة وعاجزة فعلا عن تحقيق أي نوع من الاكتفاء الذاتي. وخطر تناقص الإمدادات لا يوازيه إلا التهديد بفقدان الحياة الذي يشكله القصف المستمر ونيران القناصة. وتسود هذه الحالة حتى في العاصمة سراييفو، حيث وصل الأمان وحرية الوصول والإمدادات إلى أدنى الدرجات، وتهديد الصرب باستئناف قصف المدينة أصبح حقيقة واقعة مرة أخرى. فمع قدوم الشتاء، وإغلاق المطار، وسد طريق إيصال المساعدات الأزرق عشوائيا، أصبحت احتمالات الأيام الصعبة في المستقبل أمرا واقعا فعلا.

وبالرغم من ذلك، وبغض النظر عن القرارات التي تطالب برفع الحظر المفروض على الأسلحة كما هو مطبق على الحكومة البوسنية والتهديد بتشديد الجزاءات ضد يوغوسلافيا، فقد جرى عمل القليل مباشرة ضد صرب البوسنة. ومن المفهوم، في ضوء هذا، أن تشعر حكومة البوسنة بخيبة أمل إزاء سير الأحداث والتعويل على كلمات وأعمال الآخرين وأن تسعى بنفسها إلى إحداث أثر مباشر على نحو أكبر. وكانت النتيجة إصلاح الاختلال العسكري الذي فرضه

عليهم الصرب خلال هذه الحرب الطويلة التي امتدت ٣١ شهرا. ومن الغريب أن هذا قد انبثق من المنطقة الآمنة في بيهاتش وانتشر. والفكرة السائدة على نطاق واسع بأن الصرب لا يقهرون أخذت تتبدد في وجه عنصر ثبت منذ القدم أنه يحقق التوازن العسكري، أي نقص الإمدادات، وهو وضع عانى منه البوسنيون طوال أيام الصراع. إن قدرة الصرب على إملاء وتيرة واتجاه الأحداث قد ضعفت، مما أتاح للمجتمع الدولي لحسن الحظ فرصة حقيقية لفرض حل فعلي.

واضح أن طريق تحقيق الانتصار التام من خلال العدوان الفاضح باستخدام السلاح لم يعد ممكنا. إن المجلس يمكنه أن يعزز هذه الحقيقة وبالتالي منطق التسوية برفع حظر الأسلحة المفروض على الحكومة البوسنية، على النحو المقترح في مشروع القرار المعروض علينا. وبينما يخشى بعض الأعضاء من أن تؤدي هذه الخطوة الآن في وجه التقدم البوسني الى إزعاج الصرب وإثارتهم، فإن وفد بلادي يرى أن السلوك القاسي غير المتوقع هو ما اعتاد الصرب أن يزعجوا به الوسطاء، وهو على أية حال من شأنه أن يكون أقل فعالية الآن. وكاحتياط، نؤيد الطلب الموجه الى الأمين العام بمواصلة التخطيط لوزع منتظم وآمن لقوة الأمم المتحدة للحماية، قد يصبح نتيجة لذلك ضروريا.

هناك خطوة أخرى يؤكد عليها أيضا وفد بلادي هي التحرك بكل السرعة المعقولة للاسراع بعمل محكمة جرائم الحرب. الآن والحالة في البوسنة مائعة، وامكانية التنبؤ بالنتيجة أقل فإن ارتكاب أعمال إجرامية ضد الانسانية قد يعاقب عليه، وهذا اعتبار يجب على كل من ينوي الانتهاك أن يفكر فيه أولا. وفي هذه الحالة، إن مجرد إصدار أمر بإلقاء القبض من جانب محكمة قائمة سيكون له بالتأكيد أثر رادع.

إن مشروع القرار الحالي، بإطاره الزمني الذي يشمله لمدة ستة أشهر قبل العمل به، يوفر متسعا من الوقت لتجديد الجهود الدبلوماسية للسعي الى حل سلمي. إن آخر الأحداث تشير الى هروب متزايد من الجيش الصربي، والى أن أناسا بأعداد متزايدة على استعداد لإلقاء أسلحتهم مقابل حياة عادية. وهناك دليل على زيادة عدد الفارين من جمهورية الصرب المزعومة وعلى ضعف العزيمة. وعلى الأقل أصبحت بين العامة كلمة "الحل الوسط" هي الكلمة الشائعة الجديدة. والتوصل الى نوع من الصفقة ينظر إليه بشكل متزايد بوصفه الطريق الوحيد.

إذا ما كان لنا أن ندعم أيدي الحكومة البوسنية الآن نزيد فقط الإحساس بالواقعية الذي يجب على الصرب أن يقبلوه في آخر الأمر. ولذلك فإن رفع حظر الأسلحة يجب أن يُنظر إليه في السياق الأوسع للإسراع بعملية السلام. إن إطالة حالة التوقف هذه، والكرب والإحباط واليأس التي يشعر بها طرف واحد في عملية السلام تهدم نهائيا أساس اللعبة النزيهة وتقوض المصداقية.

الرئيسة: (ترجمة شفوية عن الانكليزية): والآن أدلي ببيان بصفتي ممثلة للولايات المتحدة الأمريكية.

باعتباري المتكلمة الأخيرة من الواضح من هذه المناقشة أن تأييد رفع حظر الأسلحة المفروض ضد البوسنة واسع النطاق ويشعر به شعورا عميقا.

وحقيقي أيضا كما أشار ممثلون من دول عديدة مساهمة في قوة الأمم المتحدة للحماية، أن رفع الحظر من شأنه أن يثير بعض المسائل العملية والصعبة أمام الأمم المتحدة وأمام الذين يعنون بشعب البوسنة.

ليس سرا أن حكومة بلادي تعتقد أن الأمر يتطلب اتخاذ تدابير جديدة لإنهاء الحرب. في شهر تموز/يوليه الماضي، اقترح فريق الاتصال تسوية إقليمية أيدها هذا المجلس. وفي ذلك الوقت، وافق فريق الاتصال على أنه إذا ما رفض طرف واحد فقط قبول الخطة، فإن ذلك الطرف سيدفع ثمنا غاليا لرفضه. ومنذ ذلك الوقت، قبلت حكومة البوسنة الخطة؛ وهكذا فعل كروات البوسنة؛ وصرب البوسنة وحدهم هم الذين رفضوا.

لقد قدمت حكومة بلادي مشروع قرار، تتركز عليه مناقشة اليوم، من شأنه أن يفي بالتزام فريق الاتصال. إن من شأنه أن يرفع حظر الأسلحة المفروض الآن ضد حكومة البوسنة، على أن ينفذ في ستة أشهر إذا لم يوافق صرب البوسنة على تسوية بحلول ذلك الوقت.

إن مشروع القرار الذي قدمته حكومة بلادي يثير تساؤلات سواء من حيث المبدأ أو من حيث الواقعية؛ والتساؤلات الخاصة بالمبدأ من الأسهل الرد عليها.

ليس هناك، على أية حال، أساس من العدالة أو القانون لحرمان حكومة البوسنة من الحق في الدفاع عن نفسها. ان البوسنة لم تهاجم جيرانها، ولم تؤيد الإرهاب

الدولي أو تسيء الوفاء بمسؤولياتها بوصفها دولة ذات سيادة. فضلا عن ذلك إن الزعماء البوسنيين يلتزمون بمبدأ التعددية العرقية. وبالفعل، أشك في أن أعضاء هذا المجلس كان من شأنهم أن ينظروا في فرض حظر سلاح على البوسنة الآن إذا كان هذا الحظر لم يكن مفروضا على يوغوسلافيا السابقة قبل ثلاث سنوات.

فماذا إذن عن التساؤلات الواقعية؟

ماذا إذا رفع الحظر وانتقم صرب البوسنة من حفظة السلم التابعين للأمم المتحدة أو شنوا هجمات مجهضة؟

ماذا لو تسبب الخوف من الانتقام في سحب دول مساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة للحماية لقواتها؟

ماذا لو عرض اشتعال العنف للخطر شريان الحياة الانسانية الذي يعتمد عليه البوسنيون الآن من جميع القوميات؟

ماذا لو دخلت حكومة صربيا والجبل الأسود الحرب من جديد؟

هذه بالفعل أسئلة صعبة. إنها تقوم على مخاوف من سلوك صرب البوسنة لها ما يبررها؟ وهي تعكس رغبات جميع الأعضاء في أن يروا أن حفظة السلم التابعين للأمم المتحدة دون أذى ومهمتهم محققة. وبالفعل تشارك حكومة بلادي في تقدير العمل الانساني الذي تقوم به قوة الأمم المتحدة للحماية الذي أعرب عنه أعضاء آخرون بالمجلس. إلا أن الأهداف الانسانية لا يمكن تحقيقها على المدى الطويل إلا إذا قبل صرب البوسنة السلام العادل المشرف الذي يرفضونه بازدراء.

إلا أن أي سياسة يدفع إليها الخوف لا يكون لها أي مستقبل. والتعقل يجب ألا يصبح شللا. لقد رأينا بعد مذبحة السوق والهجوم على غورازده أن صرب البوسنة لا يتراجعون إلا عندما يخطو هذا المجلس الى الأمام بشيء أكثر من الكلمات.

ولذلك فإن السؤال الحقيقي الذي أمامنا هو ما إذا كان هذا المجلس سيترجم الكلمات في آخر الأمر الى أعمال. وذلك لأن العمل القوي وحده هو الذي يمكنه أن يوفر الضغط الضروري لإنهاء هذه الحرب. واسمحوا لي بأن أذكر زملائي في هذا المجلس بأن أحسن أوقاتنا وأعظم نجاحاتنا تحققت عندما جمعنا بين الوحدة والتصميم على العمل بجرأة.

بعبارة أخرى، إن أكبر خطر في البوسنة هو أن نسمح لصرب البوسنة بإملاء ما يمكننا عمله وما لا يمكننا عمله. وإذا استسلمنا لتهديداتهم، فإننا سنقضي على مصداقية فريق الاتصال؛ وسوف نبذر السخرية بين الأطراف في البوسنة وهي الأطراف التي وافقت على تسوية؛ وسنعطي الضوء الأخضر لمزيد من التجاوزات من جانب صرب البوسنة. وهذا لن يخفف الخطر الذي يتعرض له حفظة السلم التابعون للأمم المتحدة في البوسنة؛ إنه لن يمكن عمال الإغاثة من أداء مهامهم؛ ولن يقصر الحرب. وإنما بدلا من ذلك سيدعو الى مزيد من الحرب، وبتكثيف أكبر، في ميدان معركة أكثر اتساعا.

وبمقتضى القرار الذي قدمناه، لن يتدفق السلاح الى البوسنة بطريقة مشروعة لمدة ستة أشهر. وخلال ذلك الوقت، يمكننا أن نحد عن طريق جزاءات أشد قدرة صرب البوسنة على شن الحرب، ونحد نطاق عملهم عن طريق فرض أشد لمناطق آمنة ومناطق استبعاد؛ ونحد إمكانات نجاحهم بدعم الاتحاد بين الحكومة والكروات؛ ونحد خياراتهم الدبلوماسية بالإبقاء على الوحدة فيما بيننا. فضلا عن ذلك، فإن احتمال رفع الحظر إذا ما واصلوا قول "لا" ينبغي أن يعطي صرب البوسنة مبررا جديدا قويا ليقولوا "نعم" للترتيبات الاقليمية التي اقترحها فريق الاتصال.

علينا ألا ننسى أننا عندما تصرفنا بشجاعة، كما هو الحال في إنذار سراييفو، تحدت صرب البوسنة بشدة، ولكن في النهاية امتثلوا. وذلك التاريخ يجب أن يرشدنا اليوم.

يقول البعض إن رفع حظر الأسلحة من شأنه أن يجعل من المستحيل على الأمم المتحدة أن تبقى محايدة في البوسنة. ولكن ماذا يعني الحياد في سياق البوسنة؟ بالتأكيد، ينبغي للعاملين في الإغاثة التابعين للأمم المتحدة أن يوصلوا المساعدة الإنسانية الى المدنيين الذين يحتاجون إليها، بصرف النظر عن أعراقهم. وبالتأكيد، ينبغي أن تنفذ قرارات مجلس الأمن بشكل منصف. وبالتأكيد، ينبغي أن يبقى صانعو السلام التابعون للأمم المتحدة في إطار مهامهم. لكن الحياد لا

يتطلب من هذا المجلس أن يعامل بالمثل الذين لم يتصرفوا بشكل مماثل.

هناك مَن يدين البوسنة بسبب هجماتها الأخيرة على قوات صرب البوسنة في الأجزاء الوسطى والغربية من البلاد. إن حكومة بلادي تأسف للقتال المستمر كله. ولكن دعونا لا نخلط بين الهجمات التي تشن لاستعادة أراض فقدت نتيجة عدوان، والعدوان. دعونا لا نخلط بين تصرفات حكومة أعلنت عن رغبتها في السلم، وتصرفات فريق لا يتنحى عن طريق الحرب. إن الحكومة البوسنية لم تبدأ هذه الحرب، وهي راغبة في إنهائها. إن صرب البوسنة بدأوا هذه الحرب وهم مصرون على إطالتها. وهذه الخلافات هامة وينبغي أن تنعكس في أعمال ومواقف هذا المجلس.

إن الصرب البوسنيين لديهم الخيار في العيش في أمن وسلم مع أبناء بلدهم. وعلى الرغم من مرارة هذه الحرب، فإن هناك الكثير الذي يمكن عمله اذا نحيت الأسلحة جانبا وحولت الطاقات الى العمل الجاد للتعمير. وفي هذا العهد الحديث، لا يمكن لأي شعب أن ينعم بحياة مريحة أو كريمة في ظل العزلة القاسية. إن الصرب البوسنيين لديهم أسباب وافرة لقبول السلم، بيد أن قادتهم يرفضون اعتناق السلم. وذلك لن يتغير إن لم نغير من نهجنا.

لا يوجد خيار من الخيارات التي نواجهها في البوسنة بلا مخاطر. إن خياراتنا قاصرة عن الكمال. إن بإمكاننا تلبية مطالب الصرب البوسنيين وبذلك نلتمس تقليل المخاطر الفورية الى الحد الأدنى. وبإمكاننا أن نزيد الضغط في مسعى لإنهاء هذه الحرب.

إن حكومتي عقدت العزم على أن يتبع هذا المجلس مسلكا حازما. إن هذه المناقشة وتصويت الجمعية العامة في الأسبوع الماضي يشيران الى أن هناك أغلبية قوية من عضوية الأمم المتحدة تؤيد رفع حظر الأسلحة المفروض على البوسنة. كما استمعت الى اعتراضات قوية من العديدين من الأعضاء الرئيسيين في المجلس لفكرة الرفع التلقائي لحظر الأسلحة. وقد وجهوا الينا أسئلة صعبة أرجو أن أكون قد أجبت على بعضها في بياني.

بيد أني أيضا لي بعض الأسئلة الصعبة التي ينبغي أن يواجهها هذا المجلس في توخينا لهذا الحل: الى متى سيظل المجتمع الدولي يخدع نفسه بالتفكير في أن بعض التشاغل الدبلوماسي سيحول الرفض القوي الى القبول؟ الى متى يمكن لفريق الاتصال أن يسمح للصرب البوسنيين برفض السلم العادل والمشرف المقترح؟ والى متى يمكننا أن نسمح لقوات الأمم المتحدة - مع كل مقاصدها ومنجزاتها الانسانية الطيبة والنبيلة - أن تستخدم لحماية غنائم حرب أعداء السلم، وأن تستخدم أيضا للحيلولة دون دفع الصرب البوسنيين ثمنا باهظا على انتهاكهم مناطق الاستبعاد؟ والى متى سنجتمع في هذه القاعة ونترك النداءات المبدئية البليغة لممثل البوسنة والهرسك حول حق شعبه في الدفاع عن النفس تقع على آذان صماء؟ أخيرا لا بد أن أسأل زملائي أعضاء المجلس: متى سنحدد هدفنا الحقيقي؟ هل نحن بانتظار كارادزيتش، بانتظار غودوت، أم بانتظار قوة سحرية تتسنم المسؤولية التي لا يمكن إلا لهذا المجلس أن يتحملها؟

ختاما، اسمحوا لي أن أضع المسألة بأبسط صورة ممكنة. يتعين علينا، بعد ثلاثين شهرا من الحرب، أن نجبر الصرب البوسنيين على الاختيار بين تسوية يمكن أن يعيشوا بها وبين تبعات لا يمكنهم أن يعيشوا بها. هذا هو الاختبار الذي يواجهه المجلس حاليا؛ وهذه هي المسؤولية التي يجب أن نفي بها معا.

أستأنف عملي بوصفي رئيسة للمجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون على قائمة المتكلمين. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من النظر في البند المدرج في جدول الأعمال. وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٥